الاطر النظرية والتطبيقية لدور التربية النظامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أ.م. عبد الزهرة باقر عبد الرضا الشيباني/ جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

ملخص البحث

أصبح التعليم بمستوياته المختلفة وسيلة النهوض الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد، لذلك إهتمت الدول بنظم التعليم فيها لأنها أدركت أن اعداد القوى البشرية ضرورة لازمة للارتقاء الذي ترجوه تلك الدول. ان البحث االحالي يتناول الاطر النظرية التي يقوم عليها التعليم في كل نظام تربوي متمثلة بالفلسفة التربوية، والاهداف التربوية والسياسة التربوية والاستراتيجية التربوية. ويتناول كذلك الاطر التطبيقية التي يتم بوساطتها تنفيذ الاطر النظرية، والتي تتحدد بالمناهج الدراسية، واعداد المعلم وتأهيله، وممارسة الانشطة والفعاليات المدرسية، فضلاً عن برامج التوجيه والارشاد .

ويخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات التي أمكن استخلاصها من العرض السابق للأطر النظرية والتطبيقية ومن ثم اقترحت آليات التنفيذ التي تيّسر التطبيق وسلامة اجراءاته.

The Academic and Practical Frames to The roles Of Systematic Education in the Social and Economic development

By Asst. Prof
Abd- al- Zahra Baqir Abd-al-Ridha
College of Education for Women

Abstract

Education in it s different levels becomes development in any country. There fore, nations pay great attention to educational systems, because they perceive that preparing human resources is essential to the development of these nations.

The present study deals with the a academic frames which formulate education in each educational system such as educational philosophy , educational aims , educational strategies by which the academic frames are carried out, which is limited to curriculum, teacher preparations, school activities, in addition to guidance and counseling.

This study reaches some conclusion which are derived from the description of the academic and practical frames some suggestion are made for the mechanism which facilitate the application.

المبحث الأول : الأطار العام للبحث

١. مشكلة البحث .

من الامور المعروفة ان التعليم بمستوياته المختلفة يهدف الى تحقيق غايات عديدة، من أهمها تنشئة المواطن القادر على مواجهة متطلبات الحياة، وإعداده لحياة المستقبل. فكل مجتمع يسعى ان يكون مثالياً بالمفاهيم والقيم التي يرى انها مناسبة لطبيعة مجتمعه. ولكي يكون كذلك لا بد ان تكون اساليب التربية والتعليم وسيلته في ذلك. والتربية النظامية بهذا المعنى تكون عملية استثمارية لها عوائد عديدة. من اهمها جعل المواطن منتجاً يسعى الى تحقيق تطلعات أمته وشعبه، ومن بين مفاهيم الانتاج المستهدف قدرة الافراد على خدمة مجتمعهم كل مجال تخصصه وقدراته. فالأنتاج هنا لايعني الجوانب المادية فقط، وانما يعنى بالاساس ديمومة الحياة ومتطلباتها والحفاظ على تماسك المجتمع، والشعور بالمسؤولية الجماعية، ومعرفة الحقوق والواجبات والالتزام بالقواعد العامة التي يقرها المجتمع.

وبديهي ان الدول تنفق على التعليم مبالغ طائلة ضمن موازنتها السنوية، تتباين حسب نوع اقتصادها ونظرة تلك الدول الى التعليم وأهميته، ومع كل ذلك فأنها تتوقع مخرجات مقبولة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العموم فأن الدول التي قطعت أشواطاً من التقدم استطاعت التحكم في مخرجاتها من القوى البشرية الى حدٍ كبير، لأنها تعتمد المعلومات والبيانات الدقيقة الموثقة والحسابات الفعلية والمشاركات المؤسساتية والمجتمعية الواسعة التي تحقق بالتالي ما تطمح اليه تلك الدول من انجازات عليمة وتقنية في الغالب.

أما مسيرة الدول النامية والسائرة في طريق النمو، فانها لا زالت تواجه عقبات عديدة في التحكم في مخرجاتها التعليمية من القوى البشرية ولأسباب عديدة، من اهمها تغيير البنى السياسية وفقدان التنسيق بين الاجهزة المعنية بتنمية القوى البشرية، واعتماد القرارات والسياسات الاقتصادية والتنموية على رؤى شخصية في الغالب، او اعتماد إنموذج من احدى الدول المتقدمة دون مراعاة خصوصية تلك البلدان، او قلة الامكانات الاقتصادية وغيرها من المسببات التي تؤثر في النهاية على نوعية وحجم المخرجات المؤهلة التي يمكن ان تقود مسيرة التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم تبقى برامج التربية المتكاملة وسيلة لحفظ التوازن بين اعداد المواطن للحياة العصرية الجديدة بما تتطلبه من قدرات علمية وعملية تواكب التقدم الهائل من المعلومات والتقانات، وما تتطلبه الحياة الاجتماعية من إعداد مواطن قادر على الوفاء بحاجات المجتمع والحفاظ على تماسكه الاسري والاجتماعي. وان مجتمعنا

العربي في ظل هذه المتغيرات بحاجة ماسة الى اصلاح اوضاعه التربوية من خلال وضع ستراتيجيات واضحة المعالم مستندة على تحليل دقيق للواقع ومتطلبات المجتمع وتطلعاته ومواكبة الحركة العلمية والمعلوماتية التي يشهدها العالم، كل ذلك يستلزم تكامل الجهود وشمولية الاجراءات وتحديد الاساليب والوسائل وتأمين الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات لكي تؤدي بالتالي الى تنمية اجتماعية وأقتصادية مرغوبة، وبالتالي تبقى التربية بمراحلها المختلفة الوعاء الحقيقي الذي يؤمن تلك الاهداف.

٢. اهمية البحث .

التربية عملية منظمة تعبر عن فلسفة الحياة في أي مجتمع. تهدف الى تحقيق غايات مرغوبة وتتخذ أساليب متعددة للوصول الى تلك الغايات، وتعد التربية النظامية الاكثر قبولاً في المجتمعات المختلفة للقيام بهذه المهمة، وذلك لتعقد حاجات الحياة في مجالاتها المتعددة فضلاً عن تسارع المعرفة والمعلومات، أذ لا يمكن ان تنهض بهذه المهمة الا بمؤسسة نظامية ذات اهداف واضحة واساليب مقبولة من تنشئة الاجيال على وفق فلسفة كل مجتمع. فالتربية هي العملية التي تتم من خلالها اكتساب الطلبة مجموعة من القيم وبهذا فأن التربية في جوهرها قيمية (الشبلي،٢٠٠٠،ص٥).

ولقد تميز تطور التربية بوجود ارتباط وثيق بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في البيئة ونظم وأشكال التربية، فالتربية بما تسهم به من نشر المعرفة الصحيحة عن البيئة التي تعمل في اطارها، انما تسهم في توعية المجتمع بمشكلاته وتركز الجهود حول تربية وتدريب الانسان المتكامل الذي ينشد تلقائياً في تحرير نفسه ومجتمعه، وعلى هذا فأن التربية كانت وما زالت عملية تعكس واقع المجتمع، بينما تعمل في الوقت نفسه كقوة مجددة لطاقاته وفعالياته، إذ من الصعب تصور مجتمع يتطور دون ان يتجدد ويتطور نظام التربية فيه (شفشق وآخرون،١٩٨٩،ص٢١).

وبذلك فأن المدرسة بوصفها وسيلة التربية النظامية تحظى بأهتمام واحترام افراد المجتمع بشكل عام، على الرغم من بعض جوانب القصور التي قد تلاحظ هنا وهناك، وفيها تنفذ وتطبق اهداف التربية فهي المختبر الحقيقي الذي تجري فيه آليات تنفيذ المناهج بمفهومها الواسع الذي يشمل الانشطة المختلفة داخل القاعات الدراسية وخارجها، فهناك العديد من الفعاليات التي يتضمنها المنهج التي تعزز المادة الدراسية، وبخاصة تلك التي تعنى بتنمية القيم الاجتماعية وتكامل دور هذه المدرسة مع البيئة والمجتمع الذي توجد فيه، ومعرفة حقيقية لحاجات السوق من قدرات بشرية.

٣. فرضيات البحث . ينطلق البحث الحالي من الفرضيات الآتية:-

١. ان التربية النظامية ضرورة لازمة لأي مجتمع .

٢. بوساطة التربية النظامية والبرامج الدراسية تتحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. ترتبط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل وثيق بقيم المجتمع وتطلعاته المستقبلية.

٤. المفاهيم والمصطلحات . سيتم تحديد المفاهيم والمصطلحات التي يتطلبها البحث وهي:

أ. الاطر النظرية والتطبيقية :

يقصد بالأطر النظرية بانها مجموعة من المفاهيم والتعريفات والافتراضات المترابطة التي تقدم نظرة نظامية الى الظواهر، يتم فيها تحديد المتغيرات التي تؤثر في كل منها، والعلاقات والمتغيرات بهدف وصف هذه الظواهر وشرحها والتبؤ بها. (التميمي،٢٠٠٦، ص٣٣). اما التطبيقية فتعني الخطوات العملية لوضع الأطر النظرية موضع التنفيذ.

ب. التربية النظامية :

هي المؤسسات النظامية التي تعتمدها الدول المختلفة لتحقيق الفلسفة والاهداف التربوية العامة والخاصة، متمثلة بالمدارس والمعاهد والكليات العامة والخاصة بمستوياتها كافة، على وفق أنظمة وتشريعات واضحة تحدد فيها مدة الدراسة والمقررات الدراسية واساليب القبول ومنح الشهادات.

ت. التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تعني قدرة الاجهزة المعنية على استثمار الموارد المادية والبشرية المتوافرة في البلد لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، تضمن تأمين حاجات الافراد الاساسية، مستندة بذلك على الاساليب العلمية وتطلعات المجتمع.

المبحث الثاني

الأطر النظرية

١. الفلسفة التربوية :

الفلسفة بمعناها العام تعني البحث عن الحقيقة او البحث عن العلة الاولى، أو هي الحكمة، والحكمة هي أدراك الاشياء على ما هي عليه ادراكاً يقينياً، وفي ضوء ذلك فالفلسفة نظام فكري ينشأ في بيئة أجتماعية معينة وتفاعل مع مشكلاتها البيئية محاولاً أيجاد الحلول المنطقية لهذه المشكلات، لذلك فان لكل علم فلسفته الخاصة به كفلسفة الرياضيات او العلوم او التاريخ او التربية.

والفلسفات بشكل عام عبارة عن دراسات فكرية غرضية، وليست دراسات تقرر بالوقائع والتجارب المحسوسة مثل العلوم الطبيعية. وبذلك فأن الفلسفة عبارة عن نظريات وافكار تعتمد على المنطق والفكر، وليس على التجريب كما هو الحال في العلم.

وهناك علاقة وثيقة بين الفلسفة والمجتمع، فلكل مجتمع فلسفته التي ينعكس عليها ما هو موجود في المجتمع من تأثيرات أجتماعية وسياسية ودينية وثقافية فالتفكير الفلسفي ليس معزولاً عن حضارة المجتمع الذي نشأ فيه، والوظيفة الاجتماعية للفلسفة هي سر الاختلاف بين الفلسفات التي قد تصل أحياناً الى حد التناقض كالمدارس الفكرية الفلسفية، مثل الفلسفة المثالية والفلسفة الواقعية والفلسفة الطبيعية والفلسفة المادية الجدلية والفلسفة البرجماتية فكل منها وليدة عصر معين وثقافة معينة (البدري،٢٠٠٩، ص٢١١-٢١٢).

وان علاقة الفلسفة بالتربية علاقة وثيقة حتى اعتبرها البعض انها جزء من الفلسفة أو هي نطقة نهايتها، بل ذهبوا لأبعد من ذلك واعتبروا ان الفلسفة بحد ذاتها تربية (أوبير،١٩٦٧،ص١٧).

وتشمل فلسفة التربية عند البعض النظرة التحليلية وهو الاتجاه الذي دعا اليه الفيلسوف الانكليزي (ريتشارد بيرز) وهو منهج يدعو الى تطبيق اسلوب الفلسفة التحليلية على التربية.

والفلسفة بشكل عام تعمل على نقد وتحليل الخبرة الانسانية واعادة الانسجام اليها، ولما كانت التربية خبرة انسانية والعملية التربوية تقوم بنقل الخبرات الى الجيل الجديد، فان فلسفة التربية اذاً هي تطبيق النظرة الفلسفية والطريقة الفلسفية في ميدان الخبرة الانسانية الذي نسميه التربية (النجيحي،١٩٨١،ص٨).

لقد زاد الاهتمام بدراسة فلسفة التربية في بداية القرن العشرين في البلدان المختلفة المتقدمة والنامية نظراً لما شهدته تلك البلدان من احداث سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت في تفكير البشر وجعلتهم يؤمنون بقيمهم وحقوقهم كحقهم في الحياة والحرية ومناقشة القيم القديمة والنظر الى ما يصلح في الحياة الجديدة.

تقوم الفلسفة التربوية على فروض أساسية تساعد على تنظيم الفكر التربوي وتعبئة امكاناته كي يمكن الوصول الى الحل الذي قام الغرض لأجله ولخدمته في الموقف العلمي التربوي. اما حل هذه المشكلة فيتوقف على نتيجة العمل التربوي ان كان صحيحاً ام لا، وهذا يعني ان الفلسفة التربوية تتخذ من الاسلوب العلمي ومن التجربة العلمية وسيلة لبحث المشكلات التربوية ووسيلة الربط العلمي بالنظريات في كل متكامل أساسه الخبرة التربوية السليمة والتفلسف التربوي السليم. (البدري،٢٠٠٩،ص٢١٦).

وبما ان الفلسفة التربوية تمثل الرؤية والنظرة الشاملة التي تستند اليها الاهداف التربوية والسياسة التربوية فانها تعكس محاولة عقلية نظامية دقيقة تستهدف النظرة الى التربية نظرة شاملة كلية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الانسان.

وفي ضوء ما تم عرضه من متضمنات الفلسفة التربوية والافكار التي احتوتها يمكن اجمال الأسس التي تقوم عليها بما ياتي انها:

- تطبيق فلسفة ما في الميدان التربوي .
- نشاط فكري يتناول العمل التربوي بصورة عامة متكاملة .
- عملية تحقيق النمو الشامل للفرد وحل مشكلات المجتمع .
- الاساس الذي تشتق منها الاهداف والسياسة التربوية.
- عملية ثقافية في جوهرها لحياة المجتمع .

(التميمي،٢٠٠٩،ص٢٧٥)

٢. الأهداف التربوية :

تمثل الاهداف التربوية الاساس الواقعي للفلسفة التربوية في أي بلد مهما كانت توجهاته وهي بذلك تكون انعكاساً واضحاً للنظرية التربوية التي يعتمدها المجتمع. وان لأختيار الاهداف التربوية وتحديدها وصياغتها أهمية كبرى في تطوير الانظمة التربوية. وبالتالي حياة المجتمع. سواء في البلاد المتقدمة لتبقى محافظة على التقدم وتسعى الى التطوير المستقبلي، ام في البلاد النامية لتتمكن من ان تلحق ركب التطور الحضاري. وان تأخذ باساليب العلم الحديث في تقدمها وتطوير حياتها، ومن هنا كانت العناية بتحديد الأهداف التربوية وحسن صياغتها للمساعدة في وضوح عباراتها وامكانية تحقيقها

ضرورة حيوية لأي مجتمع، وذلك لأن الاهداف التربوية تمثل الى حدٍ كبير شعاع الضوء الذي يهدي السائرين في طريق التربية من مخططين أو منفذين لهذه البرامج او الفئة المستهدفة التي وضعت من اجلها البرامج، وتتضح اهميتها الاساسية في امور عدة منها:

١. انها تقدم تعرفاً على ما يمكن أن يركز عليه في البرنامج التربوي.
٢. انها تشير الى ما يوصف بأنه فلسفة تربوية تحكم العمل المدرسي.
٣. انها تعد خطوة نحو نقل حاجات المجتمع وقيمه، وكذلك حاجات الافراد وقيمهم الى المنهج التربوي.

خطوات صياغة الاهداف :

تتم صياغة الاهداف التربوية وفقاً لخطوات منطقية لغرض استكمال متطلباتها الاساسية وكما يأتي :

١. الدراسة الفاحصة الشاملة لظروف المجتمع وقيمه وحاجاته والمصادر الاخرى لأشتقاق الأهداف على اساس من النظريات والدراسات التي يتعرض لها كل من علم الاجتماع وعلم النفس.
٢. الاستعانة بالمدرسين في تجميع الامور الميدانية التي تستحق الدراسة والاهتمام.
٣. الاستفادة ببعض الدراسات التي تمت في مجال الاهداف التربوية والبعد عن التحيز لأي منها.
٤. معرفة الاسس التي تبنى عليها الاهداف التربوية والألمام بها.
٥. تحديد الهيئات والاشخاص الذين يشاركون في صياغة الاهداف من متخصصين ومشرفين ومدرسين وغيرهم.
٦. كتابة الاهداف على وفق مصادر اشتقاقها بشكل جماعي من قبل افراد الفريق ككل او ان يتوزع الفريق بحسب مصادر الاشتقاق ثم تقرأ الاهداف بشكل جماعي.
٧. عرض الاهداف المقترحة على عدد كبير من المعنيين في ندوات علمية لمناقشتها وابداء الاراء حولها..
٨. تعديل الاهداف في ضوء الملاحظات التي ترد بخصوصها. بعد دراسة الملاحظات وامعان النظر فيها.
٩. اقرار الاهداف النهائية من قبل المسؤولين الرسميين بعد الاخذ بملاحظاتهم .

اما وظائف الاهداف فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

١. تعد نقطة البداية في التخطيط للعمل التربوي على المدى القصير أم المدى البعيد.

٢. توضح الاهداف السبيل لربط عناصر العملية التربوية بعضها ببعض ، ويتبين ما بينها من علاقات .
٣. توضح ادارك العلاقات المتبادلة بين الاهداف والوسائل .
٤. تمهد السبيل نحو اختيار محتوى الخبرات التعليمية .
٥. تقدم مستويات لما يعلّم وكيف يعلّم.
٦. تساعد في تجديد اوجه النشاط المعنية في العملية التربوية.

شروط الاهداف التربوية :

يفترض ان تتوافر بعض الشروط الاساسية التي لا غنى عنها عند اعتماد الاهداف التربوية والتي تتمثل بالآتي:

١. ان تستند الى فلسفة تربوية اجتماعية سليمة واضحة .
٢. ان تكون واقعية يمكن تحقيقها .
٣. ان تقوم على اسس نفسية سليمة .
٤. ان تكون شاملة لنواحي الحياة ومتطلبات تنشئة المواطن.
٥. أن تساير أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية في البلد.
٦. ان تكون صياغتها واضحة لا تدعو الى سوء الفهم او التناقض فيما بينها.
٧. أن تعبّر عن حاجات الفرد والجماعة بشكل متوازن.
٨. ان تكون واضحة في بيان الانجاز المطلوب.

(المركز العربي للبحوث التربوية ،١٩٨١، ص١-٥)

اما مستويات الاهداف التربوية : فهي تصنف تصنيفات عدة أكثرها شيوعاً ما يأتي:

١. الاهداف العامة : وهي تمثل المحصلة النهائية للعملية التربوية.
٢. أهداف المراحل الدراسية :وهي تختص بكل مرحلة دراسية وخصوصيتها.
٣. اهداف المواد الدراسية : وفيها تحدد اهداف المواد الدراسية المختلفة وما تتطلبه من نواتج .
٤. الاهداف السلوكية: وهي تمثل الاهداف المطلوب تحقيقها خلال درس او موقف تعليمي، او هي الاهداف التي تصف ما يحصل عليه الطلبة نتيجة للخبرات التربوية .(التميمي، ٢٠٠٩، ص٤٨) .
٣. السياسة التربوية :

تعرّف السياسة على انها قرار أو مجموعة من القرارات الصريحة أو الضمنية تحدد التوجهات للأسترشاد بها عند اتخاذ القرارات المستقبلية أو توجيه تنفيذ قرارات سابقة ،

أو البدء بأتخاذ تدابير معينة أو تأخير تنفيذ مثل هذه التدابير، اما صياغة السياسات التي تقوم من خلالها فئات مختلفة بتحديد القرارات او الاهداف على مستوى السياسات واختيار الاستراتيجيات الرئيسة اللازمة لتحقيقها. وتأتي صياغة السياسات التربوية في أحد الاطر الاتية:

- التخطيط الاستراتيجي لقطاع التربية والتعليم عقب التحليل القطاعي الشامل .
- أطر السياسات الوطنية الأعم (استراتيجية مكافحة الفقر وسياسة الانماء المتوازن...) واطر السياسات الدولية (التعليم للجميع) التي تلتزم الدولة بها كمصادر للسياسة التربوية.
- أطر فكرية (بيانات رئاسية او وزارية، كتاب ابيض او أخضر) تعتمدها السلطات الرسمية بغياب عملية تخطيط منظمة، حيث لا تمتلك بعض الدول تخطيطاً استراتيجياً شاملاً متوسط او طويل المدى لقطاع التربية والتعليم، وتتراوح هذه السياسات بين التطرق الى قضايا تربوية واسعة مثل (المساواة حسب النوع الاجتماعي، واستخدام تقانات المعلومات والاتصال، وتوفير التعليم المجاني) الى التعامل مع قضايا محددة جداً على سبيل المثال (قد تقضي بعض السياسات بالاّ تزيد المسافة بين اية قرية وأية مدرسة عن ٣ كيلومتر، وتتم عادة صياغة او اعادة صياغة السياسات على الشكل الاتي:
  - تشخيص الوضع الحالي .
  - استنباط خيارات سياسية وبدائل مختلفة .
  - تقييم هذه الخيارات والبدائل.
  - أختيار أحد الخيارات والبدائل واتخاذ القرار بشأنه.
  - التخطيط لتطبيق السياسة المختارة .
  - دراسة اثر هذه السياسة واعادة النظر بها عند الحاجة .(ورشة عمل أعداد الاستراتيجية الوطنية، ٢٠٠٩،ص١-٣)

ومما لا شك فيه ان سياسة التعليم تتأثر بالاتجاهات العالمية أكثر من أي وقت مضى نظراً للتطورات التي حصلت في مجالات الحياة وسهولة الاتصالات والبث المباشر التي جعلت العالم قرية صغيرة يتواصل ابناؤها بسهولة ويسرٌ ومن الاتجاهات التربوية التي نجمت عن هذا التطور النظر الى التربية على انها:

- عملية استثمارية لها نظامها المتكامل الذي يراد منه تفوق مخرجاته على مدخلاته.

- السبب الرئيس في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والأمم بما توفر من طاقات بشرية منتجة قادرة على التميز والابداع.
- وسيلة لأعداد الافراد والجماعات لحياة المستقبل وليس للحاضر فقط.
- وسيلة لتنمية مواهب الجميع الى أقصى ما يمكن .
- تمكين الافراد من تشكيل الحياة وصناعتها وانتاج المعلومات والتقانة.
- جعل التعليم المستمر حقاً للأفراد في المجتمع.
- تحقيق التعليم الشامل لجميع ابناء المجتمع.
- تجاوز المفهوم الضيق للنظم التربوية والثقافية لتشمل جوانب الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المحافظة على هوية المجتمع وعقيدته وخصوصياته.
- تكريس احترام الحرية الشخصية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .
- تنويع الخبرات والمهارات في مستويات التعليم المختلفة وخططه وبرامجه وربطه بقدرات المتعلمين وحاجات سوق العمل .

(الهاشمي وعطية، ٢٠٠٩، ص٥٦-٥٨)

٤. الاستراتيجية التربوية :

استخدم مفهوم الاستراتيجية في مجال العلوم العسكرية الى مجالات الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية- وتعني الاستراتيجية بمعناها العام انها مجموعة من المبادئ والافكار الدالة على المسارات الرئيسة للعمل، والوسائل والامكانات المتاحة الراصدة لأحتمالاتها وبدائلها المحددة والمنظمة لها.

أما مفهوم الاستراتيجية التربوية فيعني عملية تحديد المسار التربوي في هدف السياسة التربوية، تتميز بالشمول والتكامل والمرونة والترابط بين عناصر العملية التربوية يسير فيها الجانب الكمي بصورة متوازنة مع الجانب النوعي، وهي اكثر مرونة من السياسة التربوية، وهي الحلقة الوسيطة بين السياسة التربوية واساليب وطرائق التنفيذ، وبذلك فأن وضع استراتيجية تربوية يعني الايمان برسالة التجديد والاصلاح التربوي وتكوين ارادة التغيير التي تتخذ من التربية أداة لهذا المنهج، وتستند الى رصيد ضخم من الخبرات والتجارب، وتحديد مشكلات التعليم ، من خلال توظيف منهج علمي لواقع الانظمة التربوية بأساليب مختلفة ، وتقوم الاستراتيجية على المبادئ الاتية :

١. أسلوب التشخيص للواقع التربوي وتحليله.
٢. الاسلوب الاسقاطي التنبؤي لمستقبل ممكن حدوثه في ضوء التقدم العلمي والتقني .
٣. الاسلوب الاجرائي الذي يوضح خطوات السير العلمي الذي يؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة . (التميمي،٢٠٠٩، ص٢٨٠-٢٨٢).

ويبدو ان موضوعات الاستراتيجية التربوية هي مجالات السياسة التربوية ذاتها الا انها تكون اكثر اجرائية وواقعية وقابلة للتنفيذ بعد توفير متطلبتها الاساسية ..

وبصورة عامة فان الاستراتيجية التربوية توضع في ضوء السياسة التربوية، ولا تعدو الاستراتيجية ان تكون توجهات عامة ومبادئ ومعالم توضح المسار المستقبلي في ضوء الماضي الحي والواقع المعيشي والمستجدات العالمية واتجاهاتها المعاصرة ، وتتضمن الاستراتيجية رسم السيناريوهات المستقبلية بوجهها الايجابي والسلبي، (السيد،٢٠٠٢، ص١٠٩) .

المبحث الثالث

الجوانب التطبيقية

١. المناهج الدراسية :

يكاد يجمع التربويون على ان المنهج يعد أساس العملية التربوية، ويصفه بعضهم أنه (لسان التربية) فعن طريقه توجه مسارات التربية والتعليم في البلدان جميعاً. ولا يقتصر مفهوم المنهج في أطاره الحديث على محتوى الكتب الدراسية او المقررات بل انه يشمل المعارف والخبرات والاتجاهات والمهارات التي تقدمها المدرسة داخل الصف او خارجه والاشراف على تنفيذها لكي تحقق نمواً شاملاً متكاملاً لدى المتعلمين وتجعلهم قادرين على مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء هذه الاهمية التي يمثلها المنهج، نرى غالبية النظم تعيد النظر في محتوياتها وانشطتها وخبراتها لتلبية المتطلبات الجديدة التي تفرزها عملية التطور والحداثة لكي تواكب مسيرة التقدم ، والا أصبحت جامدة ومتخلفة ، وقد فاتها الزمن الذي لا يمكن تعويضه الا بخطوات متسارعة تستلزم الجهد والمال والوقت.

وبصورة عامة فأن هناك عدداً من النظريات التي تبنى في ضوئها المناهج الدراسية التي رافقت نشوء النظم التربوية نذكرمنها النظريات الاتية(*):

أ. نظرية المواد الدراسية :

تعد هذه النظرية اقدم النظريات في بناء المنهج، إذ ان منهج المواد الدراسية يعد أقدم المناهج استخداماً في المدارس، خاصة في المدارس الثانوية والجامعات، وفي هذه الحالة يكون الاهتمام منصباً على المام المتعلم بحقائق المادة حسب منطقها الداخلي. دون مراعاة حاجاته وقدراته، لذا فان ما يتعلمه الطالب يكون بعيداً عن حياته التي يعيشها وعن اهتماماته، ويتوجب عليه التكيف لما تتطلبه المادة الدراسية ، وطبيعة النظام المعتمد، وغالباً ما يكون التركيز على أساسيات المواد والتراث الثقافي للمجتمع لضمان ديمومته والحفاظ عليه عبر الاجيال.

ب. النظرية السلوكية :

(*) اعتمدت المعلومات في هذا المجال على كتاب (المناهج الدراسية) المؤلفه الدكتور عواد جاسم محمد التميمي، ٢٠٠٦.

تعتمد هذه النظرية الى حد كبير في عملية التعلم على تنظيم بيئة التعلم الخارجية تنظيماً يؤدي بالمتعلم الى اكتساب السلوك المرغوب فيه، او التخلي عن السلوك غير المرغوب. ونتيجة لذلك ظهرت أهمية الاهداف السلوكية والتعليم المبرمج، والتعلم الشرطي، والتربية القائمة على الكفايات، وتتطلب هذه النظرية تجزأة المنهج الى وحدات صغيرة مستلسلة ومتدرجة بحيث يمكن المتعلم منها بالتدريج، فالتعلم هنا عبارة عن استجابة لمثيرات معينة ولا بد ان تكون بيئة التعلم مضبوطة ومنظمة تنظيماً محكماً حتى تشجع المتعلم على اكتساب السلوك المرغوب فيه ويكون دور المعلم في تنظيم هذه البيئة بحيث يربط السلوك المطلوب بالتدعيم الايجابي.

ت. النظرية الاجتماعية :

تستند هذه النظرية من النظرة الفلسفية للأنسان التي ترى انه كائن أجتماعي بفطرته، وانه خُلق ليكون عضواً في المجتمع ، بل انه لا ينمو النمو الكامل الا اذا عاش في مجتمع ، لذلك تحاول هذه النظرية ان تحقق له هذا النمو من خلال المنهج المدرسي، وهناك ثلاثة اتجاهات تحكم هذه النظرية:

١. ينبغي ان ينقل المنهج الى المتعلم ثقافة المجتمع ليصبح عضواً فيه منسجماً معه وتصبح المدرسة بذلك عامل تطبيع اجتماعي للأفراد (Socializing).
٢. مشاركة الفرد في ثقافة المجتمع ويسهم فيها ويبدي رأيه وينتقد ويعلّق ويتخذ القرار حول قضاياها ومشكلاتها، والمنهج في هذا الاتجاه عبارة عن مادة تعليمية متنوعة تتضمن قضايا اجتماعية ومشكلات تعرض على الطلاب ويتبادلونها بالدراسة والتحليل والنقد وتصبح أهداف المنهج تنمية مهارات المشاركة الاجتماعية لدى الطلاب.
٣. يرى هذا الاتجاه ان المدرسة وسيلة تغيير اجتماعي، وان وظيفتها مساعدة الطلاب من خلال المنهج احداث التغيير والتطوير في المجتمع وان المعلمين ينبغي ان يشاركوا بفاعلية ونشاط في التنفيذ الاجتماعي.

ث. النظرية التطورية:

تدعو هذه النظرية الى تطويع المادة التعليمية وتكييفها بما يحقق نمو الطلاب، وان البيئة التعليمية والمنهج يفترض ان يقدما للمتعلم ما يسهل نموه في مرحلة النمو التي يمر بها. وقد أهتمت هذه النظرية بالنمو العقلي ، والنمو الوجداني ، والنموالخلقي، وأقيمت برامج تعليمية كثيرة أثبتت نجاحها، وحققت أهدافها، وفي ظل هذه النظرية يمضي المتعلم من مرحلة النمو التي يعيشها بيسر وسهولة ومن دون اعاقة او تجنب التأخر او التخلف، مع تكامل جوانب النمو

المختلفة، ويكون دور المعلم فيها دوراً ايجابياً لأنه يعرض المشكلة ويثير الاسئلة ويناقش الاجابات ويستمع للاحتمالات والبدائل ويناقشها مع المتعلمين ويعقب عليها .

ج. نظرية العمليات المعرفية :

يرى اصحاب هذه النظرية ان المنهج المدرسي ينبغي ان ينمي لدى المتعلمين العمليات والمهارات المعرفية والفكرية مثل الملاحظة الدقيقة والتحليل والتركيب والنقد والاستنتاج والتطبيق وحل المشكلات وغيرها، وان معظم هؤلاء المنظرين يرون ان تنمية هذه المهارات لا تتم الا من خلال المواد الدراسية . لذلك يقترحون أن يتضمن المنهج مواقف ومشكلات يتفاعل الطلاب معها بالشكل الذي ينمي لديهم المهارات المعرفية المطلوبة وهناك اساليب وآليات يراها متعددة كل منظر لتحقيق أهداف المنهج، وبصورة عامة فأن نظرية العمليات المعرفية تستند على تحليل الكيفية التي يعمل بها العقل وعلى بناء المنهج الذي يساعد في تنمية هذه العملية، مما يشكل تقارباً مع النظرية التطورية.

وهناك نظريات أخرى مثل النظرية الانسانية والنمو والارتقاء بالانسان يمكن الرجوع اليها. (التميمي، ٢٠٠٦، ص٣٧-٤٧).

٢. اعداد المعلم وتأهيله :

أصبح موضوع المعلم في المراحل الدراسية كافة وتأهيله من الموضوعات التي تشغل بال التربويين والمعنيين بالعملية التربوية بشكل عام، فالمعلم هو العنصر الفاعل في العملية التربوية، وتتوقف على مستوى اعداده وتأهيله نواتج التربية والتعليم بكل ما تعنيه الكلمة. وهناك اتجاهات عدة في هذا المجال ولكنها تتفق في النهاية على أهمية دور المعلم، وان اختلفت على اساليب اعداده وتأهيله ومتطلبات هذا الأمر .

ويشير (الهاشمي،٢٠٠٩) بكتابه (الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم) الى الاتجاهات العامة في اعداد المعلمين والتي يلخصها في خمسة اتجاهات:

أ. الاتجاه التقليدي :

ظهر في بداية القرن العشرين عندما بدأت تظهر الدراسات النفسية والتربوية في مجالات التعليم الذي انعكس بدوره على المعلم وبرامج اعداده، إذ تركز على مجموعتين هما :

١. المواد التخصصية وهي التي سيقوم المعلم بتدريسها.

٢. المواد التي تتعلق بالمتعلم وخصائص نموه التي تركز على الاهتمام بالعلوم التربوية لمساعدة المتعلمين على النمو الشامل واشباع الحاجات الوجدانية والجسمية والعقلية والاجتماعية لهم.

ب. اعداد المعلم في ضوء مفهوم الكفايات:

ظهرت حركة تربية المعلمين المبنية على أساس الكفايات في السبعينيات من القرن العشرين كرد فعل على الاتجاه التقليدي في اعداد المعلمين، ويعد هذه الاتجاه من اهم الاتجاهات الحديثة في هذا المجال ويمثل تحولاً مهماً في فلسفة وتكوين وتربية المعلمين لأنها تعكس واقع ما يفعله المعلم وما ينبغي ان يفعله طبقاً لأعلى المستويات.

ت. الاتجاه القائم على أساس المهارات :

وبرز هذا الاتجاه ايضاً خلال سبعينيات القرن العشرين ايضاً عندما ظهرت اساليب تدريس جديدة ، ويمثل تطوراً لأهداف اعداد المعلم، بعد ان كانت البرامج تركز في الماضي على الجانب المعرفي ولا تعطي عناية كافية للمهارات التدريسية وسلوك المعلم، فأصبحت تهدف الى الشمول والوظيفية ، وترتبط بتحسين الاداء داخل غرفة الصف.

ث. الأتجاه القائم على أساس النظم :

ويعني هذا المفهوم انه مجموعة من الاجزاء تترابط مع بعضها من أجل تحقيق هدف معين وفقاً لخطة مرسومة مسبقاً ويتكون من اربعة أجزاء هي:

١. المدخلات: وتشمل العناصر التي يتكون منها النظام وتسعى في تحقيق هدف أو اهداف معينة، وتعد (برامج الاعداد، والاهداف، والمحتوى، والأساليب.....) من مدخلات النظام.

٢. العمليات: وهي سلسلة التفاعلات والاجراءات التي تحدث بين عناصر مدخلات النظام من اجل توفير الظروف الملائمة لتحويل هذه المدخلات الى مخرجات.

٣. المخرجات: وهي النتائج النهائية التي يحققها النظام، ومخرجات نظام تكوين المعلم هي المعلم ذو الصفات المرغوبة في ضوء اهداف برنامج التكوين.

٤. التغذية الراجعة: وهي تمثل ما تسفر عنه عملية المخرجات وتحليلها، وفي ضوء الاهداف الموضوعة للنظام ، وهي تعطي مؤشرات عن مدى تحقيق الاهداف وانجازها، وتوضح نواحي القوة والضعف في أي جزء من الاجزاء الاخرى للنظام وعلى هذا الاساس يتم تعديل او تغيير او اضافة او حذف أي شيء في النظام.

ج. الاتجاه المتكامل بين الاعداد قبل الخدمة وفي اثنائها :

نشا هذا الاتجاه نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، مستندة بذلك على فكرة التخطيط المتكامل، وبدأت المؤتمرات واللقاءات التربوية باتخاذ التدابير على الامور المختلفة القانونية، والمهنية والنقابية والاجتماعية، للتخفيف تدريجياً والقضاء نهائياً على المفارقات الموجودة بدون وجه حق في التسلسل الاداري لمختلف فئات المعلمين ، واعادة النظر بشكل جذري في اساليب قبول المعلمين ، بحيث يبدأ الاعداد بمرحلة اولية قبل الخدمة، ويستمر طيبلة الحياة العملية في صورة دورات للتطوبر والتجديد المستمرين. (الهاشمي، والعزاوي، ٢٠٠٩، ص١٦٣-١٦٥).

٣. الانشطة والفعاليات المصاحبة :

تمتاز الانشطة والفعاليات المصاحبة للمنهج بكونها أحد الامور الاساسية التي تدعم وتعزز المادة العلمية التي تحتويها الكتب، او المقررات الدراسية، إذا أحسن التخطيط لها، وثم تنفيذها بدقة وبمشاركة المتعلمين فيها بفاعلية ودافعية ورغبة، فضلاً عن تأمين المستلزمات والمتطلبات التي تساعد على انجاز هذه الانشطة، وان ممارستها تبعد الصورة الرتيبة التي تسود الطابع التدريسي الصفي الرسمي الذي يتحدد غالباً بالقاء المعلومات على المتعلمين بعيداً عن الممارسة والاطلاع وتلمس الامور التي تمت دراستها في واقعها الطبيعي او المساهمة في تطبيق ما تعلمه نظرياً وتحقيق مبدأ التعلم بوساطة العمل (Learning By Doing).

أن ممارسة هذه الانشطة والفعاليات تنمي الثقة بالنفس وتوفر قسطاً من الحرية والانطلاق وتأكيد الذات والتعبير عنها، وتحقق مبدأ التعاون والالفة بين المتعلمين التي يمكن من خلالها اعداد الشخصية الاجتماعية القادرة على تحمل المسؤولية، واكتشاف قدرات القيادة لدى بعض المتعلمين، وبالتالي حب العمل التعاوني الجماعي الذي يحقق تنمية اجتماعية هادفة ومعرفة الادوار المناسبة لكل متعلم، علاوة علىالمشاركة المجتمعية المتمثلة باصحاب المهن والحرف المختلفة عن طريق تأمين المواقف التي تتطلب التطبيق والمشاهدة الميدانية .

ولقد أكدت فلسفات المناهج الحديثة على مبدأ مشاركة المتعلمين في عملية التعليم والتعلم واستثمار قدراتهم الى أقصى حد ممكن باكتشاف قدراتهم الحقيقية والكامنة، وهذا لا يتم الا بتوفير فرص التعلم الحقيقية المتمثلة ببمارسة الانشطة العلمية والثقافية بأنواعها المتعددة، بوصفها جزءاً أساسياً من المنهج بحيث يتم التخطيط لها بعناية ودقة لكي لا تخضع للعشوائية والآراء الشخصية للمديرين او المعلمين، كما يتطلب ان تكون

احد الجوانب الرئيسة عند تقويم اداء المتعلمين، ولا يكتفي بالجوانب النظرية فقط، التي تتم غالباً عن طريق الاختبارات التحريرية بأنواعها المختلفة . واذا اردنا ان نجمل اهمية ممارسة الانشطة والفعاليات المدرسية المصاحبة فيمكن ان نضعها في النقاط الاتية :

- انها تبعد جوانب الملل والرتابة في اساليب وطرائق التدريس.
- انها تنمي القدرات الكامنة لدى المتعلمين في جوانبها المختلفة.
- انها تحقق مبدأ ربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية التطبيقية.
- انها تحقق الروح الجماعية التعاونية بين المتعلمين أنفسهم وبين القائمين على التدريس ايضاً.
- انها توظف امكانات البيئة لخدمة العملية التربوية التعليمية.
- انها تساعد المشاركة المجتمعية في دعم المؤسسات التعليمية.
- انها تهيء المتعلمين لمواقف العمل المستقبلية بشكل امثل.
- واخيراً فانها تعد احد الركائز الاساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الأسس التي تقوم عليه الانشطة المصاحبة:

تباينت وجهات نظر الفلسفات التربوية في طبيعة الانشطة المدرسية ومدى اهميتها وضرورتها في العملية التعليمية ، وتعد الفلسفة التقدمية من ابرز الفلسفات التربوية التي تؤكد أهميتها وضرورتها لأنها تنظر الى المتعلم بانه محور العملية التربوية وليست المادة الدراسية وحدها التي تننظر اليها وسيلة تتكامل مع غيرها من الوسائل لتحقيق اهداف معينة، لذا أصبحت الانشطة القائمة على جهد المتعلم جوهر عمل مخططي المناهج والعاملين على تطويرها وتنفيذها ويرى (مرعي والحيلة،٢٠٠٢) ان هناك مجموعة من المعايير تتحكم بطبيعة الانشطة والفعاليات المصاحبة منها:

١. طبيعة المادة الدراسية .
٢. طبيعة الموضوع في المادة الدراسية .
٣. طبيعة المتعلمين ومستوياتهم الدراسية .
٤. توافر الوقت والامكانات البشرية والمادية.
٥. التعلم القبلي للمتعلمين .
٦. اعداد المعلم وتدريبه والفلسفة التي أعدّوا في ضوئها.
٧. طريقة عرض المادة الدراسية وتصنيفها وطريقة ترتيب المحتوى.
٨. أساليب التقويم المعتمدة في مجمل العملية التربوية التعليمية .
٩. ظروف المتعلمين الاقتصادية والاجتماعية .
١٠. الفروق الفردية بين المتعلمين. (مرعي والحيلة ،٢٠٠٢، ص٥٥)

٤. برامج التوجيه والأرشاد :

تعد برامج التوجيه المدرسي والمهني وما يصاحبها من مواقف أرشادية هادفة،أحدى ركائز النظم التربوية الناجحة التي تسعى لأستثمار امكانات المتعلمين لأقصى حدٍ ممكن، وتقليل الهدر التربوي بأشكاله وانواعه المتعددة، وبصورة عامة فأن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توظيف القدرات لصالح الفرد والمجتمع على حد سواء وهذا الامر لا يمكن تحقيقه الا من خلال برامج توجه وآليات ارشادية منظمة، إذ أصبح التخطيط لها ضرورة لازمة لأي نظام تربوي سليم.

وعلى الرغم من احتواء غالبية الانظمة المدرسية على مواد وفقرات تشير الى دور الادارات المدرسية والهيئات التعليمية في هذا المجال الا ان الواقع الفعلي الميداني لا يعكس هذا الاهتمام وبخاصة في البلدان النامية ، مما يمثل ضياعاً واضحاً لطاقات محتملة تسهم في بناء وتقدم تلك البلدان.

ان برامج التوجيه المهني والمدرسي لكي تؤتي ثمارها لا بد ان تتصف بخصائص معينة منها :

- ان تكون بدايتها منذ المراحل الدراسية الاولى وتسعى لأكتشاف قدرات ومواهب وحاجات المتعلمين ، بحيث تبرز الجوانب الايجابية وتعالج الجوانب السلبية .
- تعريف المتعلمين منذ نعومة اظفارهم على طبيعة الحياة في المجتمع وانواع المهن والتخصصات التي يحتاجها المجتمع .
- أستضافة اصحاب التخصصات المختلفة لأيضاح تخصصاتهم ومتطلبات كل تخصص.
- وضع خطط الزيارات الميدانية للمؤسسات الانتاجية والخدمية للتعرف على سير العمل فيها ميدانياً وخلق الدافعية للعمل المستقبلي في احدى تلك المؤسسات.
- تحبيب روح العمل لدى المتعلمين من خلال انشاء ورش عمل مبسطة في كل مدرسة تعنى بالتربية المهنية .
- تفعيل نظام البطاقة المدرسية وتوثيق المعلومات الدقيقة فيها بالأخص ما يتعلق بالميول والقدرات الخاصة لكل متعلم او حاجاته الارشادية.
- تضمين الخطة الدراسية ساعات محددة لأغراض التوجيه المهني والمدرسي.
- تنظيم المعارض والندوات التي تهدف الى تنمية الوعي المهني واختيار نوع الدراسة المستقبلية وبخاصة في المرحلة الثانوية.

- معالجة الحالات السلوكية غير المرغوبة لضمان استمرار المتعلمين في الدراسة كأفراد نافعين لأنفسهم ولبلدهم.

أما برامج الارشاد فانها ضرورة لازمة لتمكين المتعلمين من فهم شخصياتهم ومساعدتهم على التكيف السليم او النظم المدرسية، وبالتالي مواجهة الازمات النفسية قد تعترضهم خلال سنوات الدراسة. والارشاد بمعناه العام (هو معونة الفرد على فهم مشكلاته التوافقية وعلى حلها، فهناك الارشاد التربوي والارشاد المهني والارشاد الاسري، والارشاد الاجتماعي، وهناك الارشاد النفسي) ويقصد به معونة الفرد على حل مشكلاته الانفعالية البسيطة التي لا يستطيع حلها بنفسه والتي لا يكاد ينجو من التعرض لها أحد من أسوياء الناس، والتي لا تصل الى حد المرض النفسي او العقلي او غيرها من اضطرابات الشخصية الخطيرة ومن امثال هذه المشكلات بعض الحالات القلق او بفقد الامن والحيرة والتردد والاصل في الارشاد ان يرمي الى معونة الاسوياء من الناس.(راجح،١٩٦٨، ص٥٠٣) .

المبحث الرابع

الاستنتاجات وآليات التنفيذ المقترحة

بعد ان استعرضنا الاطر النظرية وجوانبها التطبيقية التي تقوم عليها التربية النظامية يجدر بنا ان نستخلص أهم الاستنتاجات وآليات التنفيذ المقترحة التي تستوجبها العملية التربوية في أي بلد، وبخاصة في بلداننا النامية .

اولاً: الاستنتاجات :

يمكن ان نعرض هنا اهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها عند وضع الاطر النظرية والتطبيقية التي مرّ ذكرها وكما يأتي :

١. ان لكل نظام تربوي فلسفته التربوية والاجتماعية الخاصة به التي تستند الى واقع المجتمع ومتطلباته الاساسية .
٢. لا بد أن تتكامل الفلسفة التربوية مع القطاعات الاخرى التي تتشكل منها مؤسسات الدولة.
٣. تتطلب صياغة الاطر النظرية معلومات ومعطيات دقيقة عن طبيعة البلد يمكن الركون اليها.
٤. تمثل الدراسات المقارنة لبعض الدول المتقدمة والنامية أثرها الايجابي عند صياغة الاطر النظرية او التطبيقية .
٥. تعد مساهمة القطاعات المجتمعية المختلفة من الامور الاساسية عند وضع الاطر النظرية.
٦. تمثل اراء الميدانيين في القطاع التربوي (معلمين، مديرين، مشرفين....) مصدراً مهماً في هذا المجال.
٧. تعد مقررات وتوصيات مؤتمرات وندوات المنظمات الدولية الاقليمية معيناً ورافداً مهماً في صياغة الاطر النظرية.
٨. الاخذ بنظر الاعتبار الامكانات الاقتصادية والاحوال الاجتماعية عند صياغة الاطر النظرية والتطبيقية .

ثانياً: آليات التنفيذ المقترحة :

بعد أقرار الاطر النظرية للنظام التربوي يستلزم تنفيذ الجوانب التطبيقية الامور الاتية :

١. تأمين المتطلبات الاساسية التي تتطلبها الجوانب التطبيقية التي من اهمها :
   أ. القوى البشرية المؤهلة التي تسند اليها مسؤوليات التنفيذ.
   ب. الموارد المالية اللازمة للتنفيذ وبشكل متوازن.
   ت. فرص التدريب المستمرة للعاملين.
٢. تحديد خطوات العمل المستقبلي بشكل واضح ودقيق.
٣. تنظيم الاجهزة المعنية بالتنفيذ وتحديد مهماتها ومسؤولياتها ووضع التشريعات اللازمة لأنجازها.
٤. وضع بدائل او (سيناريوهات) متعددة تضمن سلامة التنفيذ لأستخدام البديل المناسب عندما تواجه عملية التنفيذ صعوبات او معوقات غير محسوبة.
٥. اعتماد مبدأ المشاركة الواسعة للمتخصصين والميدانيين وعدم اقتصار التنفيذ على فئات محددة.
٦. ان تصاحب عملية التنفيذ بحوث ودراسات علمية واجرائية تهدف الى تطوير العمل او كشف مواطن الخلل والنكوص.
٧. ايجاد نظام دقيق للمتابعة يضمن سلامة التنفيذ معتمداً على اسلوب التقويم البنائي الذي يعالج حالات الخلل أولاً بأول.
٨. اعتماد مبدأ التغذية الراجعة كأساس منطقي لتطوير العمل على وفق نظام تقويمي سليم.

المصادر

١. السيد ،محمود أحمد، ٢٠٠٢. في البحث التربوي والتربية الشاملة. ط١. دمشق.

٢. أوبير، رونيه (١٩٦٧). التربية العامة، ترجمة عبد الله عبد الدائم. دار العلم للملايين، بيروت.

٣. البدري، فوزية الحاج علي(٢٠٠٩). التربية بين الاصالة والمعاصرة- مفاهيمها- أهدافها- فلسفتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٤. التميمي، عواد جاسم (٢٠٠٦)، المناهج الدراسية – مفهومها، فلسفتها- نظريتها، مكتب الفنون للتحضير الطباعي، بغداد.

٥. ـــــــــــ (٢٠٠٩)، المنهج وتحليل الكتاب المدرسي، مطبعة دار الحوراء، بغداد.

٦. الشبلي، ابراهيم مهدي وآخرون (١٩٨٠)، مقدمة في المناهج، مديرية مطبعة وزارة التربية رقم ٣، بغداد.

٧. شفشق، محمود عبد الرزاق، وآخرون (١٩٨٩)، التربية المعاصرة- طبيعتها وابعادها الاساسية. ط٥، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت.

٨. مرعي، أحمد توفيق، ومحمد محمود الحيلة (٢٠٠٢)، المناهج التربوية الحديثة- مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

٩. المركز العربي للبحوث التربوية، الكويت (١٩٨١)، وقائع ندوة كيفية صياغة الاهداف التربوية العامة وترجمتها الى اهداف سلوكية، مطبوع على الرونيو.

١٠. مهدي، عباس عبد وآخرون (٢٠٠٢)، أسس التربية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد.

١١. النجيجي، محمد لبيب (١٩٨١) ، في الفكرالتربوي ، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٢. الهاشمي، عبد الرحمن عبد وفائزة محمد العزاوي (٢٠٠٩)، الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم، دار الكتاب الجامعي، العين، الامارات العربية المتحدة.

١٣. ـــــــــــ ومحسن علي عطية (٢٠٠٩)، مقارنة المناهج التربوية في الوطن العربي والعالم. دار الكتاب الجامعي، العين ، الامارات العربية المتحدة.

١٤. وثائق ورشة عمل أعداد الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (٢٠٠٩)، عمان، للمدة من (١٤-٢٢) تشرين الاول.